



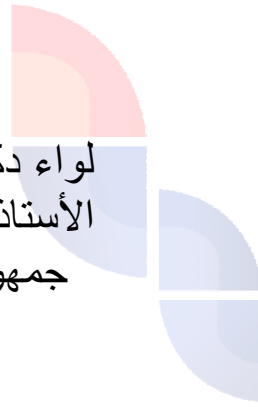
مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

بمبادرة من وزارة الداخلية - جمهورية مصر العربية

الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)

بقلم

لواء دكتور / حمدي شعبان
الأستاذ بأكاديمية الشرطة
جمهورية مصر العربية



مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

بمبادرة من وزارة الداخلية - جمهورية مصر العربية

تمهيد :

على الرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة ، وبفضلها تكونت الحضارات ونشأت المجتمعات، إلا أنها في عصرنا هذا ومع الزيادة المطردة في عدد السكان ، وتردي الظروف الاقتصادية ، وثورة الاتصالات والمواصلات التي ساهمت في تسهيل حركة الظروف الاقتصادية ، وثورة الاتصالات والمواصلات التي ساهمت في تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول، لكل ذلك بات الحالمون بفرصة عمل ممتازة يتطلعون إلى الانتقال إلى أرض جديدة حيث إمكانية أن يتحقق الحلم .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ومع تغير الظروف الاقتصادية والسياسية ، أصبحت الهجرة "الحرّة" غير مرحب بها من تلك الدول محل حلم المهاجرين .

وبتضييق فرص قبول الهجرة إلى الدول المرغوب فيها، لجأ الحالمون والباحثون عن فرصة العمل إلى أساليب غير مشروعة للنفوذ إلى تلك الدول ، فظهرت "الهجرة غير المشروعة".

ويرصد الباحثون وجود علاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة الاتجار بالبشر ، تتمثل في العصابات التي تستغل ظروف راغبي الهجرة وطلب مبالغ من المال نظير نقلهم بشكل غير قانوني عبر الحدود.

وبصفة عامة يمكن اعتبار ظاهرة الهجرة غير المشروعة إحدى نتائج أو انعكاسات جريمة الاتجار بالبشر ، حيث يتم الاتفاق مع الضحية على نقله بأسلوب سري وغير مشروع إلى حدود الدولة المطلوبة مقابل مبلغ من المال ، وغالبا ما تكون عملية النقل غير مأمونة.

ويلاحظ أن عملية التهريب (الهجرة غير المشروعة) تعد انتهاكا لقوانين الهجرة في البلد – المهاجر إليه - من جانب الضحية وعصابة التهريب، أما الاتجار بالبشر فهو انتهاك لحقوق الإنسان الضحية من جانب المتورطين في هذه العمليات الإجرامية.

ويتعرض حالياً نسبة كبيرة من الشباب للموت المحقق أثناء عمليات التهريب وهم يحاولون الوصول إلى الدول التي يعتقدون أن فرص العمل متاحة فيها ، حيث تتركهم شبكات التهريب في المياه أو الصحراء يصارعون الموت ويعانون من اليأس والإحباط.

وترجع ظاهرة الهجرة غير المشروعة – أو غير القانونية – لجملة من الأسباب لعل أهمها يتمثل في : تردي الظروف الاقتصادية وانتشار الفقر في بعض مناطق العالم ، والزيادة السكانية المتصاعدة فيها ، وسوء توزيع الدخل مما يستتبع ارتفاعاً في معدلات البطالة بين الشباب وندرة فرص العمل المجزي الذي يحقق طموحاتهم.

والشاهد أن الأفق لا يبين ملامحاً لنهاية هذه الظاهرة التي تتداعى نواتجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، وذلك نتيجة لاستمرار اطراد عواملها واتساع الفجوة بين الغني والفقير، أو بين من يملك ومن لا يملك ، مما يؤدي إلى تزايد ظاهرة النزوح البشري غير المشروع من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ، سعياً لنيل فرص معيشية أفضل بعيداً عن ظروف اقتصادية قاسية أو نظم سياسية متدهورة .

ولكننا لا نستطيع أن ننكر تلك الجهود الدولية المبذولة من المنظمات الدولية المعنية ، أو على مستوى الاتفاقيات الجماعية أو الثنائية في إطار التعاون الدولي الرامي لحصر الظاهرة ، والتي سنعرض لها من خلال هذا البحث . فضلاً عن الانعكاسات الأمنية للظاهرة التي ابرزت تهديدات أمنية من نوع جديد سواء للدول المُصدرة أو المستقبلية ، وكذا ما يطلق عليها دول الممر أو العبور، مما أدى إلى فتح قنوات اتصال مباشرة بين أجهزة الشرطة المحلية للدول المعنية من أجل محاصرة هذه الظاهرة .

وترتيباً على ما سبق ، يأتي هذا البحث الوصفي والتحليلي كمحاولة لتوضيح ما يلي :

- تحديد المقصود بالهجرة غير المشروعة ، وأشكالها المختلفة .
- حصر أسبابها ودوافعها .
- استعراض انعكاساتها المختلفة (آثارها) .
- إشكالية الهجرة غير المشروعة من الناحية الدولية .
- سرد للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الظاهرة .

وذلك على التفصيل التالي:

أولاً – المقصود بظاهرة الهجرة غير المشروعة :

" الهجرة " ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان والطيور منذ بدء الخليقة . ومعناها لغويا الترك والانتقال ، واصطلاحا ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن ، وعلى المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى آخر ، وتستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات.

وقد أمرنا الله بالهجرة في قوله تعالى " ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها " (النساء - 97) ، وبالهجرة تكونت حضارات إنسانية عديدة . فتعمير الأرض تطلب من الإنسان الهجرة من مكان إلى آخر ، واستقرار كل جماعة متوافقة على قطعة من الأرض بصفة الدوام والاستمرار ، وتحرك اخرى إلى أرض جديدة . وهذه هي الهجرة المشروعة التي استمرت تحدث خلال ملايين من السنين هي عمر الإنسان على الأرض منذ أن أرسل الله آدم وحواء إليها.

ونبادر إلى التأكيد على أن " الهجرة " - حق الانتقال من مكان إلى آخر - هي حق من حقوق الإنسان أمرت وحثت عليها الأديان السماوية ، وأقرتها ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن يجب أن يمارس هذا الحق - في عصرنا الحالي - من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها ، وفي حالة مخالفة هذه الأطر تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع .

وعلى ذلك فإن الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر منها هي : خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من غير المنافذ المخصصة لذلك ، أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة أو خروجه متخفيا .

بينما الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها هي : وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع ، ومهما كان غرضه ، طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة ، ويشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها ، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفا.

وهكذا يختلف مفهوم الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر منها الفرد ، عن وجهة نظر الدولة المهاجر إليها ، وتلك أحد جوانب المشكلة .

ويرتبط بالهجرة غير المشروعة أشكالاً عدة من الهجرة نذكر منها :

- **الهجرة الانتقائية :** ويقصد بها التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة ، والتخصصات الدقيقة . حيث شرعت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - في استقبال المتميزين من الباحثين والناهين في المجالات المختلفة . وتنجم عن هذه الهجرة الانتقائية للمميزين أن تفقد بلادهم إلى الأبد، مما يمثل نهباً لخيرات وقدرات هذه البلاد لصالح البلاد الغنية ، وما يستتبع ذلك من تخلف البلد الذي تم إفراغه من خيرة شبابه بعد أن أنفقت عليهم الأموال العامة في التعليم والتكوين.

وقد يقال أن هجرة هذه العقول تعود بالخير على بلدانهم من خلال التحويلات المالية التي يرسلونها إلى أهلهم في بلادهم الأصلية ، ومساهماتها في التنمية ، ولكن للأسف الشديد فإن الدراسات المتعمقة في هذا المجال تشير إلى أن هذه التحويلات لا تعوض هذه البلدان عن خسارتها لعقولها المهاجرة التي صرفت عليها من أموالها ، وقد خسرت جهودهم في التطوير والتقدم ، لأن سحب (هجرة) هذه العقول وإزاحة الشباب النابه والمتقد بالحيوية وذوي الكفاءات يعوق عمليات التنمية المأمولة، وينطوي على نقل أكثر الموارد الاقتصادية قيمة - رأس المال البشري - من دولة فقيرة إلى دولة غنية .

- **التهجير القسري :** وهي الهجرة الاضطرارية التي يجبر عليها الفرد والجماعات جبراً ، إما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو قهرية . والتاريخ الإنساني ملئ بأمثلة متعددة للهجرة القسرية ، مثل هجرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين من مكة إلى المدينة فراراً من اضطهاد الكفار لهم ، وفي العصر الحديث ممثلة في التهجير القسري الذي يحدث بسبب نظم الحكم الاستبدادية ، أو الاستعمارية .

- **الاتجار بالبشر :** وتنشأ نتيجة لغلق القنوات المشروعة للهجرة أمام الشباب والأفراد ، الذين يضطرون إلى اللجوء إلى عصابات متخصصة في تسفير البشر بطرق غير مشروعة ، وغالباً ما يخضع هؤلاء المهاجرون بالقوة أو الغش والخداع لأغراض الاستغلال في أعمال السخرة والرق .

ويقع العديد من النساء والأطفال الساعين للهروب من الفقر والحاجة ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر ، حيث يتم إجبارهم على ممارسة الرذيلة ، وحياة السخرة ، وتتخذ هذه الجريمة غالباً صورة وعود واغراءات بوظائف مجزية ، وعند الوصول يتم إجبارهم على ممارسة الدعارة سداداً لديونهم التي تتفاقم نتيجة دفع إيجار غرفة المبيت ، وفوائد الديون ، فضلاً عن حبسهم ومراقبتهم المستمرة وتهديدهم بالإيذاء الجسدي لضمان التزامهم بالتعليمات.

ثانياً – أسباب الهجرة غير المشروعة ودوافعها :

ترجع أسباب الهجرة غير المشروعة – وفقاً لأراء العديد من الباحثين – إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتفصيلها على الوجه التالي :

1- الدوافع الاقتصادية :

وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون اكرات بما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية. ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة أو انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم ، وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور المجزية وتسهيلات البحث العلمي والتقدير الذي يلقاه الموهوبون وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد.

والملاحظ أن دول الطرد غالباً تكون من الدول الفقيرة (دول أمريكا اللاتينية والأفريقية والآسيوية) ، وأن دول الجذب هي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والغربية الأوروبية.

وتزداد المشكلة تعقيداً مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية وتضييق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها .

2- الدوافع الاجتماعية :

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً . فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية ، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه.

فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الواجهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة ، إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل – مهما كان مذلا أو تافها – سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية. وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقته لمدة سنتين أو خمس يتم خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة... وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية ، مما يؤدي إلى إنتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتها غير المشروعة.

ويضيف البعد الديموجرافي (السكاني) مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير المشروعة ، من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية وفقا لأحدث تقرير لخبراء ديموجرافيين صادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن (www.annabaa.org) ، مما يتوقع معه زيادة محاولات الهجرة غير المشروعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية .

3- الدوافع السياسية :

تؤدي الصراعات السياسية ، ونظم الحكم الجائرة ، إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديموقراطية ، والتي يشيع فيها الهدوء والسلام . ولكن الحروب الدولية ، والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد آخر حيث الأمن والاستقرار ، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة ، فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة مهما كانت العواقب.

وبنظرة سريعة على الخريطة العالمية نلاحظ بوضوح تزايد أعداد الحروب الدولية والأهلية في كثير من دول العالم وخاصة خلال السنوات الأخيرة ، كما في العراق وفلسطين وأفغانستان ودول البلقان وبعض الدول الأفريقية مثل السودان والصومال وغيرها .

ثالثاً – انعكاسات الهجرة غير المشروعة :

باتت قضية الهجرة غير المشروعة مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال أفريقيا ، وكذا الهجرة عبر الحدود المكسيكية – الأمريكية ، ودول الخليج العربي التي تعاني أيضا من تيارات الهجرة غير المشروعة إليها وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على هذه الدول .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وقد تجلى الاهتمام بظاهرة الهجرة على عدة مستويات ، ففي الدول الأوروبية بدأت خطط مكافحة الهجرة غير المشروعة على أشدها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين والتي أصبحت تمثل خطراً اجتماعياً وثقافياً يثير نوعاً من القلق بين سكان هذه البلاد، وأخذت تُصدر تشريعات مشددة لتنظيم وتحجيم الهجرة – كما حدث في فرنسا - لضمان اندماج الأسر المهجرة في المجتمع ، كما اهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة وأصدرت تقريراً خاصاً عن (الهجرة الدولية والتنمية- مايو 2006م) .

والواقع أن النظرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة ، والهجرة غير المشروعة بصفة خاصة في بداياتها كانت نظرة إيجابية ، حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة من الطرفين (المصدر والمستقبل) باعتبار أن هناك استفادة للطرفين، فالدول المُصدرة للهجرة تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف اقتصادي، والدول المستقبلية تتمتع باقتصاد قوي وفائض مالي كبير وتفننق للأيدي العاملة ، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر ، بدأ يظهر لهذه الهجرة غير المشروعة سلبيات وآثار لها تداعياتها على الطرفين.

وفيما يلي نتناول باختصار تلك الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير المشروعة.

1- من الناحية الاقتصادية :

تحدث الهجرة – سواء مشروعة أو غير مشروعة – من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة بين الإيجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلية لها .

فبالنسبة للدول المستقبلية للهجرة : هناك آثاراً إيجابية حيث أصبحت هذه الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول ، والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من الاستغلال الاقتصادي للإمكانات

والموارد المتاحة لديها ، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي حقق بالضرورة ازدهاراً ورفاهة لمجتمعاتها.

ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلية متمثلة في تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه ، إما لتزايد أعداد المهاجرين ، وإما لتميزهم وتفوقهم في كثير من الأعمال والحرف وتمسكهم بالفرص التي تتاح لهم .

على أنه ينبغي أن نشير إلى أن الدول المستقبلية للهجرة غالباً ما لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين ، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها ، ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه ، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة – ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م – تحولت النظرة إلى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطراً على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل.

أما بالنسبة للدول المُصدرة للهجرة : فإن إيجابيات هذه الظاهرة بالنسبة لها تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين ، والتي تسهم بالتالي في عملية التنمية الاقتصادية ، وتحسين مستويات المعيشة لباقي السكان. وفي هذا المجال تشير البيانات إلى أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم بلغت عام 2005م نحو 200 مليار دولار ، وذلك بخلاف غير الرسمية التي تصل إلى ضعف هذا المبلغ (مغاوري شلبي – الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة – العدد 165 م السياسة الدولية ، يوليو 2006م ، ص 50) .

ومع ذلك فإن للهجرة آثاراً سلبية عديدة على الدول المُصدرة ، يمكن إجمالها فيما يلي :

- أن ارتفاع أعداد المهاجرين – وخاصة من الحرفيين والمزارعين – يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والمتميزين في هذه المجالات وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلاد .
- كما يؤدي هذا النقص في العمالة الماهرة – من ناحية أخرى – إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات ، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.
- وتؤدي هذه الهجرة أيضاً إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة ، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير ، بل وقد يصل الأمر إلى

الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقضاه في وطنه وما يتقضاه أقرانه في دول المهجر.

- ويشير البعض إلى سلبية أخرى تتمثل في أن بعض المهاجرين هجرة غير مشروعة قد يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية ، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقد هؤلاء لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة.

- وأخيرا ، فإنه على الرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية إلى البلد الأم تفيد في عمليات التنمية - كما بينا في إيجابيات الهجرة - غير أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تتمثل فيما يلي :

- أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الانتاجية ، ولكنها غالبا ما تذهب إلى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.
- التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحويلات من سنة إلى أخرى، مما يؤدي إلى عدم استقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة.
- دور هذه التحويلات في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي .

2- من الناحية الاجتماعية :

يرصد المحللون الاجتماعيون عديداً من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير المشروعة ، سواء في البلاد المستقبلية للهجرة أو المُصدرة لها . وقبل أن نعرض لهذه السلبيات ينبغي أن نشير إلى حقيقة مؤداها أن 98% من المهاجرين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من 20 - 45 سنة ، مما يترتب على وجود هذه الفئة في بلد المهجر الكثير من التداعيات ، كما يترتب على غيابها عن أوطانها سلبيات عديدة أخرى . وفيما يلي عرض لأهم هذه السلبيات :

أ - بالنسبة للدول المستقبلية للهجرة :

- ظاهرة الزواج من أجنبيات ، نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوده الأمن داخل الدولة. وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج انجاب يتلوه طلاق ، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل ... ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء .

- زيادة نسبة الذكور في بلد المهجر تثير بعض المشكلات المتمثلة في تكديس المسكن بكثافة من الذكور مما يولد ميلا للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي .

- ظاهرة الأقليات ، الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة ، ويتجهون تدريجياً نحو محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للإعتراف بهم ، بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل أحياناً إلى درجة العنف والتدمير .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

ب - بالنسبة للدول المُصدرة للهجرة :

- غياب الزوج عن منزل الزوجية ، يفقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم مما قد ينجم عنه نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقياً وسلوكياً .

- تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية .
- إحساس الزوج - لدى عودته - بالغيرة بين أفراد أسرته نتيجة لضعف العلاقة وفقد الإحساس بالابوة ، كما قد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته التي أصبحت أكثر قوة داخل الأسرة .

- تآثر معدلات الخصوبة لدى الرجال المهاجرين نتيجة العمل في أعمال ضارة بالصحة وذات تأثير سلبي على مستوى الخصوبة (المناجم والمحاجر وغيرها) ، وفي المقابل قد ترتفع معدلات الخصوبة بالنسبة للرجال الباقين في بلادهم ويفشلون في الهجرة ، وترتفع دخولهم ويزداد اقبالهم على الإنجاب لتوافر الموارد المالية .

3 - من الناحية الأمنية :

أ - بالنسبة للدول المستقبلية للهجرة :

- تهديد الأمن العام ، المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات ، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل .

- تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل البلاد .

- تزايد جريمة الاتجار بالبشر ، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي .

ب- بالنسبة للدول المُصدرة للهجرة :

- انتشار مكاتب التفسير الوهمية ، التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرر بهم.
- ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد ، التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة.
- ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير مع التهرب من الضرائب والشيكات بدون رصيد والغش التجاري، وغسل الأموال وتزييف العملات والاتجار في المخدرات ، وكلها جرائم تعوق عملية التنمية في البلاد

رابعاً – إشكالية الهجرة غير المشروعة من الناحية الدولية :

الشاهد الآن أن مشكلة الهجرة غير المشروعة تلقى اهتماماً دولياً من الدول المستقبلية للهجرة ، وبعض المنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع مثل منظمة العمل الدولية . والمثير للدهشة أن اهتمام الدول المستقبلية للهجرة – مثل دول الاتحاد الأوروبي – تركز على وقف فلول الهجرة غير المشروعة إلى شواطئ أوروبا بطرق وآليات أقل ما توصف به أنها تتجاهل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بارواحهم في سبيل الحصول على فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل .

فالملاحظ أن معظم هذه الطرق والآليات تقوم على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة ، سواء عن طريق إنشاء معسكرات إيواء ، أو دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة مع بعض الدول وبما يتيح تسليم المهاجرين إلى حكوماتهم ، أو عن طريق الدعم المادي لحكومات شمال أفريقيا لتشديد الحراسة على الحدود والموانئ وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم .

والأمر يتطلب نظرة موضوعية وعادلة ، يراعى فيها البعد الخاص بحقوق الإنسان ، ومساعدته على إيجاد فرصة عمل والعيش بكرامة وأمن وسلام ، ولا سيما أن هؤلاء المهاجرين يأتون من بلاد غالباً ما يفتقد فيه هؤلاء لقمة العيش ، أو الأمن على حياتهم .

وما ينبغي أن نلفت النظر إليه ، أن الدول المستقبلية للهجرة تتعامل مع القضية من زاوية مصالحها فقط ، دون النظر إلى مصالح الدول المُصدرة للمهاجرين ، كما أنها تنظر إلى القضية من زاوية أمنية بحتة ، فهي تتجه نحو تبني سياسات

الهجرة المنتقاة التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين ، وترفض غيرهم من العمالة العادية ، ودون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية وخطورة استمرار هجرة الكفاءات منها ، يضاف إلى ذلك أن هذه الدول تركز في سياساتها وجهودها على منع دخول المهاجرين إليها ، عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها ، وتشديد الاجراءات الأمنية ، وإنشاء الحواجز ، وكلها إجراءات أمنية قد لا تنجح في النهاية في الحد من الهجرة غير المشروعة إلى هذه البلدان .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

خامسا – الجهود الدولية في مجال الهجرة غير المشروعة :

ستظل ظاهرة الهجرة موجودة على الأرض ما دامت الحياة مستمرة ، كما ستبقى إشكالية الهجرة الدولية مطروحة ما دامت المجتمعات البشرية تنمو وتتكاثر . والحقيقة التي لا تقبل الجدل أن هذه الظاهرة – سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة - فإن لها جوانبها الإيجابية – كضرورة – كما أن لها جوانبها السلبية – كحاجة ، الأمر الذي يقتضي أن تضاعف الدول من تعاونها وجهودها لإيلاء هذه الظاهرة الرعاية اللازمة ، والتنظيم العادل والمناسب .

فعلی الرغم من الجهود الدولية المبذولة في اتجاه ظاهرة الهجرة بشكل عام ، والهجرة غير المشروعة بشكل خاص ، غير أن الدول الغنية- وهي المستقبل للهجرة بطبيعة الحال - مازالت تتخذ من الاجراءات،وتسن من التشريعات ما تحاول به الوقوف في وجه الظاهرة . وتؤكد كل الدراسات في هذا المجال أن ذلك لن يضر فحسب بالاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية التي ستواجهها هذه الدول في المستقبل ، بل أنها ستضاعف من أعداد هؤلاء المجرمين على الهجرة ، وستدفعهم إلى اجتياز محاولات التسلل بشتى الطرق غير المشروعة ، مما يعرضهم كثيرا لمخاطر الموت على متن القوارب ، وفي الشاحنات والقطارات والطائرات .

وسنعرض هنا لنماذج من جهود الدول الغنية (المستقبل للهجرة) على المستوى الأحادي والمستوى الأقليمي للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة والتي تنم عن اهتمام بالجوانب الأمنية دون اكثرات بالجوانب الأخرى للظاهرة ، ثم نعرض للجهود الدولية التي تحاول البحث عن حلول واقعية وعادلة ومتوازنة لذات الظاهرة .

ونود أن نشير إلى أننا لسنا ضد حق أي دولة في ممارسة متطلبات سيادتها على إقليمها ، وحققها في قبول أو رفض من تشاء ، ولكننا مع إقرار حقوق الإنسان وضرورة مراعاة الجوانب الإيجابية لظاهرة الهجرة كضرورة اقتصادية وسياسية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

واجتماعية ، وأن مبدأ تكافل أسرة المجتمع الدولي يفرض على الدول الغنية أن تؤدي التزاماتها قبل من يستحقها من أبناء الشعوب الفقيرة.

1- جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة :

تشير الحقائق التاريخية إلى أن الأوروبيون قد قاموا بأكبر وأضخم هجرة بشرية خلال القرن الماضي حيث هاجر ما يقرب من 60 مليون نسمة خلال مائة عام (1821-1924م) من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ودول أمريكا اللاتينية . واليوم ينكر أحفادهم حق الشعوب الأخرى في ممارسة نفس الحق ويقصرون حق الهجرة على فئات معينة (الهجرة الانتقائية)، من خلال وضع مواصفات مهنية وشروطا لمختلف الوظائف .

وتتمثل الآليات والسياسات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير المشروعة فيما يلي :

- **الشرطة الأوروبية (يوروبول)** : وهي منظمة الشرطة الأوروبية ، المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات والارهاب والإجرام الدولي والسرقة وغسل الأموال وغيرها . وفي مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الاتحاد ودعم فرق البحث المشتركة ، إلا أنها ليست لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة وغيرها ، وتبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو إعمالا لمبدأ السيادة.

- **نظام معلومات شينجين** : والأصل فيه إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الاتحاد الأوروبي ، ولكنه يمكّن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل عليها من سفارة الدولة في أي دولة أخرى .

- **سياسة الإعادة** : وهي سياسة توفيقية بين الجهود البوليسية والجهود الإقناعية تجاه الحد من الهجرة غير المشروعة، وتعني إقناع المهاجرين غير القانونيين بالعودة إلى بلادهم الأصلية مقابل الحصول على بعض المزايا .

- **جهود الشرطة المحلية :** ويقصد بها ما تتخذه أجهزة الأمن الوطنية من إجراءات لتأمين الحدود ، وضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين ، وتقديم مميزات لهم في حالة إدلائهم بمعلومات تفيد في القبض على عصابات تهريب الأشخاص.

كما تتمثل جهود الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الهجرة غير المشروعة ، فيما يلي من سياسات أو آليات :

- بناء جدار على أكثر من ثلث الحدود مع المكسيك (1200ك/م) ينتهي العمل فيه مع نهاية ديسمبر 2008 م.

- برنامج " العامل الضيف" الذي تقدم به الرئيس جورج دبليو بوش إلى الكونجرس الأمريكي ، ويهدف إلى توقيت فترة إقامة المهاجر داخل الولايات المتحدة الأمريكية للتوفيق بين العمال الراغبين في العمل وبين أرباب العمل الراغبين في توظيفهم وإعطاء المهاجرين مسوغاً قانونياً للإقامة .

2- الجهود الدولية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير المشروعة :

- **الأمم المتحدة :** يتلخص موقف المنظمة الدولية للأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير المشروعة فيما يلي :

- إن من أكبر التحديات التي ستواجهها الدول الغنية في السنوات والعقود التالية سيتمثل في الطريقة التي تدير بها الهجرة .
- أن التشدد في إجراءات مقاومة الهجرة سيزيد من محاولات الهجرة غير المشروعة على المدى البعيد .
- أن الهجرة غير المشروعة مشكلة حقيقية ، تتطلب تعاون الدول وبخاصة في مواجهة مهربي البشر ، مع توفير قنوات للهجرة المشروعة للإستفادة منها ، مع تأمين حقوق الإنسان للمهاجرين في الوقت نفسه .
- تفعيل دور " اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية " للمساعدة في وضع قواعد دولية ورسم سياسات أفضل لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع .

- السعي الجدي نحو وضع استراتيجية واسعة الخيال لإدماج المهاجرين ليكونوا مبعث إثراء للدولة بدلاً من أن يكونوا مصدرًا لزعة استقرارها .
- إن الهجرة الدولية المسنودة بسياسات سليمة ، يمكن أن تكون لها فائدة جمة بالنسبة للتنمية في البلدان التي يأتي منها المهاجرون والبلدان التي يصلون إليها ، لكن هذه الفوائد مرهونة باحترام حقوق المهاجرين أنفسهم وصونها .

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

- **المؤتمرات والندوات العالمية المعنية بالهجرة الدولية** : شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين نهضة دولية في اتجاه الاهتمام بمشكلة الهجرة واللجئين ، وتمثل ذلك في عقد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي تناولت الجوانب المختلفة لمشكلة الهجرة ، ومن ذلك :

- الحوار رفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والذي عقد في نيويورك (15 سبتمبر 2005م) وجاء في بيانه الختامي أولاً- أن الهجرة الدولية تمثل ظاهرة متنامية ومكوّنًا رئيسيًا من مكونات التنمية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ثانياً - أن الهجرة الدولية يمكن أن تشكل قوة إيجابية لتحقيق التنمية في البلدان الأصلية وبلدان المهجر ، شريطة أن تكون مدعومة بمجموعة مناسبة من السياسات ، ثالثاً - أنه من المهم أن نعزز التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية على الصعيد الثنائي ، والصعيدين الإقليمي والعالمي .

- **مبادرة برن** : تبنت الحكومة السويسرية هذه المبادرة عام 2001 من أجل خلق حوار حول تطوير إدارة أكثر فاعلية للهجرة على المستويين الإقليمي والعالمي ، وفي يوليو 2003 تم عرض جدول أعمال دولي لإدارة الهجرة يشمل :

- مجموعة التفاهات المشتركة والمبادئ الأساسية .

- مجموعة الممارسات الفعالة المستمدة من خبرة الحكومات.

وفي عام 2004 قامت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع سكرتارية مبادرة برن بتنظيم أربعة لقاءات إقليمية في عدة دول مختلفة بهدف التوصل إلى تفاهات مشتركة لدعم سياسات وطنية فعالة . وفي مؤتمر برن 2 (2-4 ديسمبر 2004م) اتفقت الدول المشتركة على دراسة نتائج المشاورات الإقليمية لتعزيز تعاون أوثق في مجال تنظيم الهجرة الدولية.

● **بيان الرباط :** في مؤتمر ضم 60 دولة إفريقية وأوروبية صدر بيان اتفق فيه الوزراء على تشكيل شراكة وثيقة بهدف تنظيم الهجرة غير المشروعة ، ومعالجة المشكلة بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين .

- **منظمة العمل الدولية :** صدر عن المنظمة عدد من الاتفاقيات والمبادئ الخاصة بحق العمل والعمال، ومن ذلك :

● اتفاقية " الهجرة من أجل العمل " – 1949م ، والاتفاقية المكملة لها عام 1975م ، وخصصت الأخيرة مكافحة دخول العمالة المهاجرة بصورة غير مشروعة ، وتجريم الشبكات او الأشخاص الذين يتورطون في إدخال العمالة ، والمساواة في الحقوق بين العمالة الوطنية والوافدة.

● اتفاقية القضاء على العمل الجبري(السخرة) – 1957م ، ويلاحظ أن كل الاتفاقيات السابقة لم يصدق عليها سوى عدد قليل من الدول الأعضاء مما يفقدها فعاليتها ، مما حدا بالمنظمة إلى صياغة الإطار العام متعدد الأطراف لهجرة العمالة ، وهو ما يعرف ب " **المبادئ والقواعد غير الملزمة من أجل اقتراب حقوقى لقضية هجرة العمالة** " – 2005م.

- **اللجنة العالمية للهجرة الدولية :** هي لجنة خاصة مؤقتة (18 شهرا)

كونها السكرتير العام للأمم المتحدة بهدف جمع المناقشات المحلية المتناثرة حول الهجرة ، واقتراح سياسات للهجرة . وقد أصدرت اللجنة تقريرها في 5 أكتوبر 2005 م ، الذي تضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها وتحليلها للقضايا الرئيسية للهجرة ، مؤكداً على أن الهجرة وسياساتها يجب أن تقوم على أهداف ورؤى مشتركة ، واقتترحت إطاراً شاملاً للعمل الدولي يؤسس على ستة مبادئ للعمل وعدد من التوصيات ذات العلاقة حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولي التي تتجه نحو العولمة ، والهجرة والتنمية، والهجرة غير القانونية ، والمهاجرين في المجتمع ، وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين ، وتنظيم الهجرة .

[**المبادئ الستة**] :

- 1- أن يكون باستطاعة الأفراد الهجرة طواعية وليس بسبب الحاجة ، وأن يتم ذلك بأسلوب آمن وقانوني ، حيث يوجد تقدير وحاجة إلى مهاراتهم .
- 2- يجب الاعتراف بدور المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وخفض مستوى الفقر وتقدير هذا الدور، كما يجب أن تصبح الهجرة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الدولية.
- 3- مع الاعتراف بحق الدول في أن تقرر من تسمح له ومن لا تسمح له بدخول أراضيها ، فإنه يجب عليها التعاون فيما بينها في محاولة للحد من الهجرة غير القانونية ، وعليها في الوقت نفسه أن تحترم حقوق المهاجرين واللاجئين احتراماً كاملاً والسماح بدخول المهاجرين الذين يعودون إلى أوطانهم.

- 4- يجب العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة دمجا فعالا في المجتمعات التي استوطنوا فيها وتقوية التنوع والتماسك الاجتماعي.
- 5- يجب أن يعرف المهاجرون حقوقهم واحترام التزاماتهم القانونية ، ويجب تنفيذ إطار حقوق الإنسان الذي يغطي المهاجرين الدوليين بصورة أكثر فعالية ، لتحسين مستوى الحماية والمعايير العمالية المتاحة للمهاجرين .
- 6- يجب تعزيز سياسات الهجرة بما يجعلها أكثر اتساقا ، وكذلك تعزيز الامكانيات على المستوى الوطني من خلال توثيق التعاون على المستوى الإقليمي ، وتنظيم حوار ومشاورات أكثر فعالية بين الحكومات والمنظمات الدولية .

مركز الإعلام الأمني

- منظمة العفو الدولية: وضعت المنظمة مشكلة الهجرة وما يلاقه المهاجرون من صنوف العذاب والمخاطر ضمن اهتماماتها الواسعة ، فاصدرت في عام 2004 تقريرا تحت عنوان :

" من أجل برنامج عمل دولي لحقوق الإنسان - تعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين ". وقد نبهت المنظمة في هذا التقرير إلى اتجاه كثير من السياسيين نحو إذكاء مخاوف الشعوب من تهديد هويتها أو أساليب حياتها بسبب تزايد موجات الهجرة مما يخلق الكراهية ونزعات العنصرية ضد المهاجرين ، مؤكدة على أنه مهما كانت محاولات السياسيين ، فإن الواقع يقول إن المهاجرين سوف يواصلون عبور الحدود بصورة قانونية أو غير قانونية .

كما تصدت المنظمة لمحاولات بعض الدول (المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ..) لإنشاء آليات [مراكز إيواء] خارج حدود الدولة يحجز بها طالبي اللجوء، ريثما يتم البت في طلباتهم ، وكان الاقتراح البريطاني يقضي بإنشاء هذه المراكز خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي لتجنب الالتزامات القانونية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين ، فكان لنشر تقرير المنظمة الذي يندد بهذا الاقتراح أثره في قرارات الدول بشأن عدم الأخذ بهذا المنهج الجديد في معاملة اللاجئين .

ولا يزال المهاجرون واللاجئون يواجهون انتهاكات حقوق الإنسان عند الرحيل أو العبور أو الوصول أو الإقامة أو العودة ، ومن ذلك ما أقدمت عليه بعض الدول مثل استراليا والدانمارك والمملكة المتحدة من تقويض الحق في التمتع بالمستوى المعيشي اللائق لطالبي اللجوء والمهاجرين عن طريق تعمد تطبيق سياسات قاسية باسم الردع.

وهكذا تظل المشكلة التي تواجه كل آليات الحماية الدولية للمهاجرين متمثلة في إقناع هؤلاء السياسيين ، وواضعي السياسات ، والشعوب بالضرورة الملحة للدفاع عن نظام اللجوء، ومحاربة التمييز الذي يمارس ضد

اللاجئين والمهاجرين ، وتعزيز حقوقهم بما في ذلك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وضمان قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته لتأمين وحماية اللاجئين والمهاجرين .

أهم المراجع

أولا – مؤلفات :

- احمد عبد العال فودة : العمالة الوافدة وسياسات التوطين في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية ، العدد 36 ، 2004م

- برونسون ماكنيلي : الاتجار بالبشر – الوجه القبيح للهجرة العالمية ، مجلة السياسة الدولية، عدد165 يوليو2006

- محمد شوقي العناني: ظاهرة الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية – ندوة – 2005

- مغاوري شلبي : الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 165- 2006

- نادر فرجاني : الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1983م

ثانيا – شبكة النت :

- www.amnesti.org
- www.gcim.org
- www.annabaa.org
- www.bbc.com
- www.UN.org